

الموضوع :

التشريعات الليبية

قرار رقم 669 لسنة 1991 بإنشاء
الشركة الليبية للحديد والصلب

المصدر : الجريدة الرسمية

العدد 6

السنة الثلاثون

جميع القوانين والقرارات واللوائح المدرجة مأخوذة من مصادرها الرئيسية مع تحملنا كافة المسئولية

عبد الرزاق بشير الوحيشي

<http://efc2003.yoo7.com/> 00218913662383

مشرف الموقع :

abdo1953@live.co.uk

قرار اللجنة الشعبية العامة

رقم (669) لسنة 1991 م

بإنشاء الشركة الليبية للحديد والصلب

اللجنة الشعبية العامة ، ،

بعد الاطلاع على القانون التجارى ،

وعلى القانون رقم 65 لسنة 1970 م بشأن تقرير بعض الاحكام الخاصة بالتجاره والشركات التجاريه والاشراف عليها ، وتعديلاته ،
وعلى القانون رقم 2 لسنة 1971 م في شأن المناجم والمحاجر ولاخته التنفيذية ،
وعلى القانون رقم 101 لسنة 1974 م بانشاء الهيئة العامة لمشروعات الحديد
والصلب ،

وعلى القانون رقم 79 لسنة 1975 م في ديوان المحاسبة ،
وعلى القانون رقم 15 لسنة 1981 م بشأن نظام المرتبات للعاملين الوطنيين
بالمجاهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية ،

وعلى القانون رقم 22 لسنة 1989 م بشأن التنظيم الصناعي ،

وعلى القانون رقم 13 لسنة 1990 م بشأن اللجان الشعبية ،

وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 410 لسنة 1983 م بشأن اعادة تنظيم
مشروعات الحديد والصلب ، وتعديلاته ،

وعلى قرار اللجنة الشعبية العامة رقم 414 لسنة 1989 م بتنظيم أمانة اللجنة
الشعبية للصناعات الاستراتيجية ،

وببناء على ما عرضه أمين اللجنة الشعبية للصناعات الاستراتيجية بمذكرته رقم
6/1991 المؤرخة في 1991/6/8 م ،

وعلى موافقة اللجنة الشعبية العامة خلال اجتماعها العادى الثالث عشر لعام
1991 م .

قررت

مادة (1)

تنشأ وفقاً لأحكام هذا القرار شركة عامة مساهمة مممتدة بجنسية المجاهيرية العربية
الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى تسمى (الشركة الليبية للحديد والصلب) تكون

لها الشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة وتخضع لشراف اللجنة الشعبية للصناعات الاستراتيجية .

وتمارس الشركة نشاطها وفقاً للقواعد المعمول بها في الشركات التجارية طبقاً لاحكام القانون التجارى والقانون رقم 65 لسنة 1970 المشار إليها والنظام الأساسي للشركة ، وذلك بما لا يتعارض واحكام هذا القرار .

مادة (2)

يكون المقر الرئيسي للشركة وموطنها القانوني مدينة (مصراته) بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى ويجوز أن تنشأ لها فروع أو مكاتب بالداخل وذلك بقرار من لجنة ادارة الشركة كما يجوز أن تنشأ لها مكاتب في الخارج وذلك بقرار من اللجنة الشعبية العامة بناء على عرض من اللجنة الشعبية للصناعات الاستراتيجية .

مادة (3)

تحدد أغراض الشركة بما يلى : -

- 1- تشغيل وادارة مصانع ومرافق مجمع الحديد والصلب .
 - 2- تسويق منتجات المجمع في الداخل والخارج .
 - 3- اجراء الدراسات والابحاث الالازمة لتطوير ورفع الطاقة الانتاجية لمجمع الحديد والصلب واعداد الخطط والبرامج الالازمة لتنفيذها .
 - 4- اعداد وتأهيل القوى العاملة الالازمة لتشغيل المجمع ، وذلك بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة .
 - 5- اقامة وتوفير المرافق والخدمات الالازمة لمجمع الحديد والصلب .
- وللشركة في سبيل تحقيق أغراضها ، تملك واقتناء الاصول الثابتة والمنقوله الالازمة ، وان تشرك باى وجه من الوجوه مع غيرها من الشركات والمنشآت التي تزاول أعمالاً شبيهة باعمالها أو ان تعاونها على تحقيق أغراضها داخل الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى او خارجها او تندمج فيها او تشتريها او تلحقها بها ، كما يجوز لها أن تنشئ شركة أو أكثر أو تساهم فيها لمساعدتها في تحقيق أغراضها .

مادة (4)

مدة الشركة (50) خمسون سنة ميلادية ، تبدأ من تاريخ قيدها في السجل

التجاري ، ويجوز اطالة المدة بقرار من اللجنة الشعبية العامة بناء على عرض اللجنة الشعبية للصناعات الاستراتيجية .

مادة (5)

حدد رأس مال الشركة الاسمية بمبلغ (1000، 000، 000) (الف مليون دينار ليبي) مقسم الى (10، 000، 000) (عشرة ملايين سهم) قيمة كل سهم (100) (مائة دينار) ، مملوكة بالكامل للمجتمع ، ويحدد رأس مال الشركة المذكورة بصورة نهائية بالقيمة الدفترية التي تظهرها سجلات الجهاز التنفيذي لمجمع الحديد والصلب في تاريخ انشاء الشركة .

ويجوز زيادة رأس مال الشركة بقرار من اللجنة الشعبية العامة ، وبناء على عرض من اللجنة الشعبية للصناعات الاستراتيجية .

مادة (6)

تؤول الى الشركة المنشأة بموجب أحكام هذا القرار كافة الاصول وال الموجودات الثابتة والمنقولة المملوكة للجهاز التنفيذي لمجمع الحديد والصلب ، وتخل الشركة محله في كل ماله من حقوق وما عليه من التزامات على الاتكون مسؤولة عن التزاماته الا في حدود ما يؤول اليها .

كما تنقل للشركة الاعتمادات الخصصة لمجمع الحديد والصلب بنفقات التحول بالميزانية العامة للسنة المالية 91/92م .

مادة (7)

تتولى تقييم الاصول وال الموجودات التي تؤول للشركة بموجب أحكام المادة السابقة لجنة أو أكثر يصدر بتشكيلها وتنظيم عملها قرار من أمين اللجنة الشعبية للصناعات الاستراتيجية ، وذلك بمراعاة أن يكون التقييم وتحديد الحقوق والالتزامات وفقاً لقيمة الدفترية وأن يكون تاريخ التقييم خلال شهر من تاريخ صدور قرار انشاء الشركة .

مادة (8)

تشكل الجمعية العمومية للشركة على النحو التالي :

رئيسا

أ) الاخ/أمين اللجنة الشعبية العامة

ب) الاخ/أمين اللجنة الشعبية العامة

لتخطيط الاقتصاد

ج) الاخ/أمين اللجنة الشعبية للصناعات
الاستراتيجية

- د) الاخ/أمين اللجنة الشعبية للخزانة
هـ) الاخ/أمين اللجنة الشعبية العامة
للتكوين والتدريب المهني
و) الاخ/محافظ مصرف ليبيا المركزي

مادة (9)

تتولى ادارة الشركة لجنة ادارة تكون من أمين وأربعة أعضاء اثنان منهم من ذوى الخبرة والاختصاص من خارج الشركة ويصدر بتشكيلها وتحديد المعاملة المالية لامينة قرار من اللجنة الشعبية العامة بناء على عرض من اللجنة الشعبية للصناعات الاستراتيجية .

مادة (10)

يكون للجنة ادارة الشركة أوسع الصلاحيات في ادارة الشركة و مباشرة جميع الأعمال الالازمة لتحقيق أغراضها وذلك فيما عدا ما احتفظ به صراحة في هذا القرار والنظام الأساسي للشركة للجمعية العمومية أو لغيرها من الجهات الأخرى ، ولها على وجه الخصوص ما يلى :-

أ) اقتراح السياسة العامة للشركة .

ب) اصدار اللوائح المنظمة للشئون الفنية والمالية والادارية وشئون المنتجين والميكل التنظيمى للشركة وذلك في اطار التشريعات النافذة .

ج) وضع الخطط والبرامج الالازمة لتنفيذ المشروعات الصناعية التي تكلف بها الشركة في اطار خطط التحول والتعاقد على تنفيذها .

د) عقد القروض .

هـ) اعداد مشروع الميزانية والحسابات الختامية والميزانيات التقديرية وعرضها على الجمعية العمومية .

و) اقرار انشاء فروع أو مكاتب للشركة في الداخل .

ز) وضع دليل اختصاصات ومسؤوليات جميع الادارات بالشركة .

ولاتكون قرارات لجنة الادارة المشار اليها في البندين (ب ، د) نافذة الا بعد

اعتمادها من الجمعية العمومية للشركة .

مادة (11)

يتولى أمين لجنة الادارة ، ادارة الشركة وتصريف كافة امورها والاشراف على سير العمل والعاملين بها ، ويتولى على وجه الخصوص ما يلى :-

1-تنفيذ قرارات الجمعية العمومية وللجنة ادارة الشركة واتخاذ الاجراءات اللازمة لذلك .

2-الاشراف والرقابة على جميع ادارات الشركة وأقسامها ومصانعها وفروعها وعلى جميع المنتجين بها واتخاذ القرارات المتعلقة بشئونهم طبقا للوائح المعتمدة بالشركة .

3-العمل على تحقيق كفاءة التشغيل بالشركة وادارتها والمصانع التابعة لها وانتظام العمل بها وتنمية مواردها وتحفيض نفقاتها .

4-اعداد مشروع الميزانيات التقديرية والميزانية والحساب الختامي وعرضها على لجنة الادارة .

5-توفير مستلزمات الانتاج الازمة لتشغيل مصانع الشركة وصيانتها وتحديدها طبقا للبرامج المعتمدة .

6-تقديم التقارير الدورية عن نشاط الشركة للجهات المختصة كلما طلبت ذلك .

7-متابعة تنفيذ المشروعات لضمان انجازها طبقا للخططة والميزانية المعتمدة .

مادة (12)

يجوز للشركة فتح حساب جار في الخارج لتغطية الالتزامات المالية المتربعة على تشغيل المصانع والمرافق التابعة للشركة وذلك بالتنسيق مع مصرف ليبيا المركزي ، ويخضع هذا الحساب للقواعد والاجراءات المعمول بها في هذا الشأن .

مادة (13)

يجوز للشركة ان تحفظ وتودع في حسابها الجارى بالخارج نسبة من عائد مبيعاتها لمنتجات المصانع التابعة لها لتغطية وتوفير مستلزمات التشغيل وقطع الغيار التي تحتاجها هذه المصانع .

مادة (14)

تستثنى عمليات البحث والاستثمارات والتطوير التي تقوم بها الشركة من الشروط المتعلقة بالكشف والبحث أو الاستثمار المنصوص عليها باللائحة التنفيذية لقانون المناجم والمحاجر رقم 2 لسنة 1971 م المشار اليه .

مادة (15)

تتولى اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية فحص ومراجعة حسابات الشركة وفقاً لاحكام القانون رقم 79 لسنة 1975 م المشار اليه .

مادة (16)

يستمر العمل باللوائح والنظم المعمول بها في الجهاز التنفيذي لمجمع الحديد والصلب وذلك الى حين صدور اللوائح الخاصة بالشركة .

مادة (17)

ينقل الى الشركة جميع العاملين بالجهاز التنفيذي لمجمع الحديد والصلب وذلك بذات اوضاعهم الوظيفية وكافة مزاياهم التي يتمتعون بها حالياً .

مادة (18)

يصدر بالنظام الاساسي للشركة قرار من اللجنة الشعبية للصناعات الاستراتيجية ، وذلك بما لا يخالف أحكام هذا القرار .

مادة (19)

يعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

اللجنة الشعبية العامة

صدر في 18 / صفر / 1400 و. ج

الموافق 28 / هانيبال / 1991 م